

**اثر الازمة الاقتصادية 1929 على المانيا وسياساتها
الخارجية ودور الولايات المتحدة الامريكية في تحطى
المانيا الازمة**

**The Impact of the 1929 Economic Crisis on
Germany, its Foreign Policy, and the Role
of the United States in Overcoming the
Crisis**

محمد مهدي صالح

Mohammed mahde salih

جامعة سامراء/كلية التربية للعلوم الانسانية/قسم التاريخ

University of Samarra / College of Arts / Department of
History

07735899058

أ.د. هادي جبار حسون

Prlf.hade jabar hason

جامعة سامراء/كلية الاداب/قسم التاريخ

University of Samarra / College of Arts / Department of
History

الكلمات المفتاحية: الازمة الاقتصادية، المانيا، الولايات المتحدة الامريكية، الزولفراين، براوننغ

Keywords: economic crisis, Germany, United States, Zolfrein,
Browning

الملخص

الخلاصة

بعد ان اجتاحت الازمة الاقتصادية الولايات المتحدة الامريكية اخذت تنتقل الى خارجها وامتدت بشكل سريع الى القارة الاوربية وبدأت تتفاقم بصورة فجائية واصبحت كارثة وعدوى اقتصادية تنتقل من بلد الى اخر وذلك بسبب ترابط البلدان برابط اقتصادي ومالي مشترك مابين دول العالم ، اضافة الى الدور الذي كانت الولايات المتحدة الامريكية تلعبه بتأثيرها المباشر على الاقتصاد الاوربي بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام ، اذ كانت تحتل المرتبة الاولى على مستوى الانتاج الصناعي العالمي اذ كانت تحتل مانسبته 43 % من مجمل الانتاج العالمي انذاك، الا ان الولايات المتحدة الامريكية قامت بدور كبير في مساعدة المانيا بتجاوز تلك الازمة من خلال الدعم الذي قدمته لها على جميع المستويات، السياسية التي تمثلت بتأجيل الديون المستحقة على المانيا، والضغط على الدول الاوربية لتأجيل وحذف جزء كبير من التعويضات التي فرضت عليها بموجب معاهدة فرساي، والاقتصادية التي تمثلت بدفع رؤوس اموال كبيرة لاستثمارات في المانيا.

Abstract

After the economic crisis swept through the United States of America, it began to move outside of it and spread rapidly to the European continent. It began to worsen suddenly and became an economic disaster and contagion that spread from one country to another. This was due to the interconnectedness of countries through a common economic and financial link between the countries of the world, in addition to the role that the United States of America played with its direct influence on the European economy in particular and the global economy in general, as it occupied the first place in terms of global industrial production, as it occupied 43% of the total global production at that time, However, the United States played a major role in helping Germany overcome that crisis through the support it provided at all levels: political, which included postponing Germany's debt payments and pressuring European countries to postpone and waive a large part of the reparations imposed on them under the Treaty of Versailles; and economic, which included providing substantial capital for investments in Germany.

المقدمة

شهدت المانيا في الفترة التي تلت الحرب العالمية تحسنا نسبيا في اوضاعها الاقتصادية سيما بعد اتخاذ الحكومة الالمانية سلسلة من الاجراءات الاصلاحية للنهوض بأقتصادها من خلال تحسين علاقتها مع دول الوفاق سياسيا واقتصاديا باتباعها سياسة المصالحة والتهدئة، وذلك الفضل يعود الى نكاء المستشار غوستاف شترسمان الذي عمل جاهدا على انقاذ اقتصاد المانيا عندما تمكن بقيامه بالاصلاح المالي النقدي الذي اتاح لبنك المانيا اصدار عملة جديدة وعقد القروض الاجنبية لاثبات قيمة عملة بلاده.

ان ذلك الاستقرار الاقتصادي الذي تمتعت به المانيا كان قد رافقه تدفق رؤوس الاموال الاجنبية سيما الاموال الواردة من الولايات المتحدة الامريكية وعلى اشكال مختلفة منها القروض والاستثمارات التي قدرت انذاك بنحو (30 مليون مارك) اضافة الى مشهده القطاع الزراعي من ازدهار بسبب منح القروض للفلاحين وتخفيض الضرائب عليهم اما في القطاع الصناعي فقد اولت الحكومة الالمانية القطاع الصناعي اولوية تامة اذ اهتمت بتطوير البحث العلمي والتقني من اجل تطوير الانتاج الصناعي وادخال عليه الحداثة المطلوبة وان تجعله منافسا للمنتوج الاجنبي سيما الامريكي منه كما استخدمت اسلوبا حديثا في تنظيم العمل للعمال في مجالات عملهم اكثر تنظيما مما كان عليه خاصة بما يتعلق بساعات العمل واجور العمال، كان من الواضح ان طموح المانيا ومن خلال اهتمامها بالجانب الاقتصادي هو انها ارادت ان تتمكن من السيطرة على الاقتصاد الاوربي اذ اعتبرته وسيلة من وسائل سياسة الانتقام لنكبات الحرب بعد ان تأكد لها فشلها بالخطط العسكرية من تحقيق احلامها التوسعية ، وفي ذلك السياق اكدت تقارير الفصلية البريطانية في الراينلاند ان المانيا قد لا تحتاج سوى بعض الوقت للحصول على ريادتها الاقتصادية وعودة هيمنتها على ماكان لها قبل الحرب.

اولا: تأثير الازمة الاقتصادية على السياسة الخارجية الالمانية

على الرغم من الاحداث التي مرت بها المانيا الا انها كانت تحتل المرتبة الاولى في صناعة الفولاذ الخام في عشرينيات القرن العشرين ماعدى تراجعها فترة احتلال فرنسا لاقليم الرور وكانت بريطانيا تحتل المرتبة الثانية، ومن ذلك التقدم في المجال الاقتصادي فقد جعلت المانيا فرنسا بين مطرقة شبجها العسكري وسندان تقدمها الاقتصادي لذلك وجدت فرنسا انها مجبرة على ان تتصالح مع المانيا في هكذا تقدم ومنافسة غير متكافئة الجوانب ، خاصة وان ثقل فرنسا الصناعي هو في اقليمها الشمالي الشرقي الذي هو دائما تحت الخطر الالمانى، فكانت فرنسا متخوفة ومراقبة للوضع الالمانى عن كثب وبدقة عالية تحسبا لاي طارئ الماني حيال المصالح

الفرنسية (Keiger, 2004, 73) 'الا ان سرعان ما بدأ ذلك التقدم بالتراجع حين خسرت المانيا احد اعمدة سياستها الاقتصادية وهو وفاة شترسمان في 3/ تشرين الثاني 1929 ومالبثت بعده الا القليل لتعصف بها الازمة الاقتصادية العالمية اذ احست بذلك الخطر الاقتصادي كون المانيا كانت تعتمد على رؤوس الاموال الاجنبية وخاصة الامريكية منها بعد ان طلبت الولايات المتحدة الامريكية باسترداد الاموال التي اقترضتها لها، الامر الذي دعى البنك المركزي الالمانى الى اللجوء الى استخدام الاموال الاحتياطية مما اضطره الى توقف العمل الاستثماري الخارجي (فرانسو واخرون، 1995، 409).

ادى سحب الاموال الامريكية من الدوائر الالمانية عجزا مخيفا عجز على اثرها المصرف الالمانى الامريكي عن الايفاء بسد العجز المالي المتواصل مما تسبب بأغلاق اكبر مصارفها وهو المصرف الوطني Darm stadter national Bank في تموز ثم اغلقت بعده باقي المصارف الالمانية (سلام، 2015، 142).

بذلك فقد توقفت الاموال من التدفق الى المانيا وقد حلت مواعيد دفع الاقساط على المانيا خاصة وهي مدينة لفرنسا ب(105) مليون دولار، فقد دخل الاقتصاد الالمانى في نفق مظلم ولم يتمكن من الوقوف بوجه تلك الازمة الاقتصادية وبذلك خسرت ألمانيا عائدات التجارة العالمية مع انهيار عام في الأسعار وذلك ما منعها عن التصدير ما يكفي لدفع قيمة الواردات الضرورية من مواد الخام والأغذية التي تحتاجها سيما لم يكن في وسع الصناعة المحلية الألمانية الإبقاء على مصانعها تعمل وتستمر بالإنتاج ما لم يتوفر تصدير لما تنتجه وبذلك خفض الإنتاج إلى أكثر من النصف منذ عام 1930 وأنخفض مقدار التجارة الخارجية إلى 61% وقد شهد العمال عام 1930 أزمة شديدة وما إن حل عليهم مطلع العام حتى أصبح ما يقارب 400,000 عامل عاطل عن العمل وما حل عليهم منتصف عام 1930 حتى تجاوز عدد العاطلين عن العمل مليون عامل (سعد الدين، 2006، 34).

تقلصت الصادرات الألمانية إلى ما قيمته خمسة بلايين مارك واخذت الاف المشاريع الصغيرة تعلن عن إفلاسها كما وارتفعت تكاليف المعيشة في برلين بشكل كبير في عام 1930 قياسا بالأعوام السابقة اذ ارتفعت أجور المساكن بنسبة 30% وأجور النقل ما نسبته 50% وارتفعت متطلبات المعيشة ما نسبته 30% وجراء تلك الأحداث وتفاقم الوضع الاقتصادي استقال هيرمان مولر آخر مستشار ديمقراطي ورئيس آخر حكومة ائتلافية تضم الأحزاب الديمقراطية (شرر، 1958، 258).

على أثر خلاف وقع داخل الأحزاب المشاركة في الحكم في 27/ آذار 1930 بسبب عدم إيجاد حل لموضوع البطالة التي اجتاحت ألمانيا وسوء الأحوال الاقتصادية ثم خلفه المستشار هاينريش

برونينغ (Heinrich Brüning) (غربال، 1970، 363) في 28/آذار وهو زعيم لحزب الوسط الكاثوليكي واسند إليه تشكيل الوزارة وتمكن من ذلك بعد يومان من توليه المهمة فشرع براونينغ بضغط المصروفات بكل الطرق فعمل على تخفيض الأجور والتأمينات وقلص النفقات وعمل على رفع قيمة الضرائب وأدخل ضرائب جديدة وبعض تلك الضرائب لم تفرق بين الفقير والغني مثل ضريبة المواطن فرضت على كل فرد ألماني إلا أنه تلك الضريبة قد زادت من التذمر والسخط الشعبي على تلك الحكومة وأن تلك الإجراءات التي قام بها لم تفلح في خفض حدة الأزمة (شرر، 1965، 259)، كان براونينغ يأمل بتثبيت حكومة برلمانية قوية في ألمانيا وطامحا ان ينقذ بلاده من أزمة الكساد المتفاقم ويجاد تهدئة سياسية الا انه بتلك السياسة مهد للقضاء على الديمقراطية في ألمانيا، اذ انه لم يتمكن من الحصول على غالبية برلمانية في الرايشتاغ للموافقة على قيامه بأجراءات تتعلق ببرنامجه الاصلاحى ، بعدها طلب من باول فون هيندنبورغ (Paul von Hindenburg) اللجوء الى تفعيل المادة (48) من الدستور واستخدام صلاحيات الطوارئ ليتمكن من القيام ببرنامجه الاصلاحى بمرسوم جمهوري وقد رد المجلس على ذلك الطلب بالرفض من خلال التصويت ضده بأغلبية 256 صوت رافضا مقابل موافقة 194 صوتا مما دعا لسحبه، واخذ الحكم البرلماني ينهار بضل الازمة (Hening, R, 1998, 10)

في خضم تلك الازمة كانت جمهورية فايمار تواجه اسوء الهجمات من الواقع المحيط بها خاصة وان الاحزاب المناوئة كانت تتحين الفرص واستغلالها بالضد من تلك الحكومة الفتية والنيل من الديمقراطية التي اعتبروها دخيلة على ألمانيا وانما هي صنيعة الدول المعادية للألمانيا، وفي نهاية عام 1930 اصبح الوضع اكثر سوءا واكثر خطورة (كاره، 1992، 223)، اذ نشطت الاحزاب اليمينية المتطرفة بالعزف على جراح الشعب وخاصة الحزب النازي منها بعد ان ادرك Adolf Hitler (هتلر) ⁽¹⁾

(1) ادولف هتلر (1889-1945): ولد في العشرين من نيسان عام 1889 في مدينة برانن Braunan على الحدود النمساوية - الألمانية، وقد فسح له اندلاع الحرب العالمية الأولى المجال للتخلص من معاناته من جهة، وارضاء طموحاته من جهة أخرى، فانخرط في الخدمة العسكرية انضم إلى الفوج البافاري في الحرب العالمية الأولى لكن إصابته بالغاز أجبرته على ترك الجيش، توجه إلى العمل السياسي بعد هزيمة بلاده في الحرب، وأسس وبعض زملائه في ميونيخ حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني الذي عرف فيما بعد بالحزب النازي)، حاول هتلر في 1923 القيام بانقلاب على حكومة بافاريا إلا انه فشل، استطاع بعد ذلك من الوصول إلى منصب المستشارية في 30 كانون الثاني 1933 بالطرق الدستورية، وعند

ان فرصته قد حانت اسرع مما كان يتوقع، فقام بتقديم شعاراته الدعائية للشعب الالمانى فبدأ بنشر افكاره المتطرفة واعدا الشعب بانه سيعيد مجد المانيا واعادتها قوية كما كانت ويقضي على الازمة الاقتصادية وانه سيرفض دفع التعويضات والغاء معاهدة فرساي سيئة الصيت وينهي زمن الرشوة والفساد (سعد الدين، 2006، 191).

وان يقضي على ملوك المال خاصة اليهود منهم، معللا بان العيش الكريم والعمل هو حق لكل الماني (سعد الدين، 2006، 191)، لاقت تلك الدعاية استحسان وقبول من الملايين من الجوعى والعاطلين عن العمل الذين كانوا يبحثون عن منقذ لهم فشهد الحزب النازي اقبال على صفوفه غير مسبوق وخرجوا افواجا في الشوارع ينادون ويهتفون باسم زعيمهم المنتظر، وعقدت الانتخابات في 14 / ايلول 1930 وحصل الحزب النازي على 4409000 صوت مكنته الحصول على (107) مقعد في الرايشتاغ فتحول من كونه اصغر حزب الى ثاني اكبر الاحزاب الالمانية (موسى، 2008، 151).

كانت النمسا قد اجتاحتها الازمة الاقتصادية بالتزامن مع المانيا، فقد شهدت ظروفًا قاسية ليست بالاحسن من المانيا فقد ادى سحب الاموال الامريكية من المصارف النمساوية من قبل المستثمرين ورجال الاعمال هبوطا حادا في الاسعار ادت الى زعزعة البنك المركزي في فينا اذ استودعت فيه اغلب الاعتمادات المالية النمساوية اذ واجه البنك النمساوي صعوبة في مواجهة تلك الازمة وذلك مادفع الحكومة النمساوية دعم بنكها بكامل ثرواتها بل اتجهت للقروض الخارجية لدعم البنك ولما تطورت الازمة في النمسا توجهت الحكومة الالمانية الى النمسا من خلال مباحثات بشأن مواجهة الازمة التي فتكت ببلدانهم والسيطرة عليها (صالح وآخرون، 1984، 115).

اظهرت الازمة الاقتصادية فكرة للصلح بين البلدين لتعود العلاقات للحياة من جديد، فقد تولى الخارجية بعد شترسمان يوليوس كورتىوس (Julius Curtius) وشعر ان الوقت مناسب للسعي بذلك الامر واثارة العاطفة الالمانية مستغلا الازمة الاقتصادية التي مرت بها النمسا، فقام بزيارة

وصوله للسلطة أقام دكتاتورية صارمة، وأدت سياسته الخارجية إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية التي انتهت بهزيمة ألمانيا وانتحاره في 30 نيسان 1945، للمزيد ينظر: (toland, 1976, 9).

الى فينا في مطلع اذار 1931 والتقى نظيره النمساوي واجريت مفاوضات اثمرت عن الاعلان عن قيام مشروع سمي بالانشلوس بين البلدين في 19/ اذار 1931 وقد تضمن ذلك المشروع الغاء التعرف الكمركية بين البلدين واعتمد تعرفه كمركية موحدة حيال الدول الاخرى ، اذ يتضح من ذلك المشروع ان الغاية منه سياسية بغطاء اقتصادي (Germond,2008, 81) سرعان ما اثار ذلك التعاوني الالمانى- النمساوي مخاوف الفرنسيين لذلك اعترضت على اقامة هكذا تعاون لانه لايتوافق مع المادة (80) من معاهدة فرساي كذلك استتكرته كل من بريطانيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وعقدت تلك الدول اجتماعا طارئا في بوخارست من اجل الاتفاق على كيفية افشال ومنع اقامة هكذا تحالفات لتخوفهم من انضمام دول اخرى الى المانيا والنمسا (الدسوقي، 1998، 133)، ومن ثم يتحول من وحدة اقتصادية الى وحدة سياسية تتسبب فيها المانيا على المنطقة من جديد سيما وان ذلك، العمل اعاد الى اذهانهم تعريفه الزولفراين⁽²⁾ (الجبوري، 2004، 141)، عندما قامت الوحدة الاقتصادية في الدويلات البروسية ومن ثم اصبحت اساسا لقيام الوحدة الالمانية فيما بعد (الدسوقي، 1998، ص133).

بسبب الخطورة عرضت قضية الانشلوس على عصبة الأمم كجهه تتولى حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية في 18/ ايار 1931 فكان اقتراح المندوب البريطاني وحلا للأشكال بأن تعرض على محكمة العدل الدولية للبت في أمرها واستبيان رأيها إذا كانت تتعارض مع مقررات مؤتمر فرساي وبنود جنيف الذي حصلت النمسا بموجبه على مساعدات ضخمة آنذاك مقابل تخليها عن مشروع الحاقها بألمانيا، لكن بعد أن تفاقت الأزمة الاقتصادية في النمسا وأخذت الحياة تتعطل بها وزادت أعداد العاطلين عن العمل وإعلان البنك المركزي النمساوي افلاسه نهاية أيار 1931 ولحاجتها الملحة للمساعدات الخارجية العاجلة سيما بعد أن اقتنعت بأن ألمانيا لا تستطيع تقديم

(2) هي تعرفه كمركية وضعتها بروسيا سميت ب (الزولفراين) اذ قام بوضعها (كار جورج فون ماسين) K.G.VON MAASSEN المدير العام للرسوم الكمركية وقدمها كمسودة لقانون توحيد الرسوم الكمركية البروسية وصدرت في 26/ ايار 1818 اذ نصت على الغاء جميع الرسوم الكمركية الداخلية وجعل حرية التجارة بين الولايات البروسية مفتوحة وفرض 1% رسوم على الواردات الاجنبية، للمزيد ينظر: (صالح الجبوري، 2004، 141-150).

المساعدات اللازمة لها وأن وضعها الاقتصادي أصعب من النمسا بدأت بتغيير فكرتها (سليم، 2002، ص 396).

بدأت تعمل على أن تجعل من مسألة الإنشلوس ورقة رابحة لها خاصة بعد أن اقتنعت بأنها لن تتمكن من كسب قرار المحكمة الدولية لصالحها فناشدت عصبة الأمم بتقديم المساعدات لها وبما أن فرنسا عضو فعال في العصبة وإنها لم تتأثر بعد بالأزمة الاقتصادية اشترطت على النمسا التخلي عن الإنشلوس نهائيا مقابل الدعم وتقديم المساعدات لها (محي، 2003، 107)، لذلك ما كان امامها إلا أن تترك الاتفاق الألماني والإعلان عن تخليها عن الإنشلوس في 4 / ايلول 1931 وبعد يوم صدر قرار المحكمة الدولية بأن ذلك الاتحاد هو مخالفا للاتفاقات الدولية (محي، 2003، 107)، زادت حدة الأزمة الاقتصادية في ألمانيا بعد النصف الثاني من عام 1931 سيما بعد أن انقطعت القروض الخارجية عنها بسبب الركود الذي أصاب الدول التي كانت تقرض ألمانيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إذا كانت ألمانيا تستثمر ذلك الدعم في تمويل التطور الصناعي ولسداد ديونها الخارجية إضافة إلى سحب المواطنين الألمان أموالهم من الودائع في المصارف لدفع ما عليهم من ملتزمات وخشية من الاستحواذ على أموالهم من قبل البنوك وعدم قدرتها على ارجاعها لهم (Germond, 2008, 81).

تفاقم ديون المستثمرين الأجانب على ألمانيا حتى بلغت ما يقارب (23) مليار مارك من الذهب ولم تجد ألمانيا أحدا من الدول يقدم لها العون حتى وإن كان بفوائد كبيرة بعد أن بلغ العجز لديها في ميزانيتها العامة أكثر من (16254) مليون مارك ذهب وما يقارب 5 مليون عاطل عن العمل، وإن المبالغ التي كانت مخصصة للفائدة وتسديد ديون المستثمرين استهلكت في ائتمان (الكردت) credit الخارجي وأن أي مدفوعات للتعويضات الأخرى لا يمكن الحصول عليها سيما وإن المشكلة التي واجهت ألمانيا أنها استخدمت معظم القروض التي حصلت عليها قبل الأزمة في مشاريع طويلة الأجل وأن تلك المشاريع لم تجني أرباحها بعد (Joachim, 1969, p.24).

ثانيا/الموقف الأمريكي في ضل الأزمة

اعلن المستشار الألماني براوننغ للشعب الألماني إن الآمال والتصورات التي وضعت على خطة يانغ كانت خاطئة وأن تطورات الأزمة على الاقتصاد الألماني قد كبذته خسائر فادحة وذلك ما يجعل ألمانيا غير قادرة على دفع التعويضات ومن الواجب الدولي أن يرفع عنها عبئ التعويضات (صالح وآخرون، 1984، ص 115).

بما أن ألمانيا تعد ثاني أكبر دولة رأسمالية في العالم فإن تأثرها بالأزمة الاقتصادية كان فاجعة بالنسبة له في تلك السنوات العصيبة أعلنت 68 ألف مؤسسة رأس مالية إفلاسها واضطرت المصارف لطلب الحماية من الشرطة خوفا الجماهير التي تطالب بودائعها الذين بدأو يعجزون

عن سحب ودائعهم بعد إفلاس العديد من المصارف (صالح وآخرون، 1984، ص115)، وأخذت البنوك الخارجية في لندن ونيويورك تطلب ودائعها قصيرة الأجل وبدأت بتهديد العمال الألمانين بأنها سوف تسرحهم من عملهم، وبعد تلك الأحداث قام هندبرغ بإرسال نداء مؤثر إلى الدول الكبرى ورؤسائها، ولما رأى الرئيس الأمريكي هيربرت هوفر (Herbert Hoover) حالة الافلاس التي وصلت إليها ألمانيا وفق ما قدمه المستشار فرانز فون بابن (Franz von Papen) من صورة مأساوية عن وضع ألمانيا الاقتصادي المتدهور من ايقاف شبه تام للحياة العامة وانتشار البطالة وفقدان المارك لقيمتة وتوقف التجارة والايادات الخارجية مطالباً الدول بمد يد العون ومساعدة ألمانيا ووقف دفع التعويضات عنها (ام السعد، 2016، 78).

ايد الرئيس الأمريكي ماتقدم به المستشار الالماني واعلن هوفر بتأجيل جميع الديون المستحقة وجميع التعويضات لمدة عام وسمي ذلك الاعلان بـ (HOOVER MORATORIUM) وجاء ذلك الموقف من هوفر لإيمانه بأن إفلاس ألمانيا سوف ينعكس سلباً على تجارة الولايات المتحدة كون ألمانيا تعد من أكثر الدول المستوردة للمنتجات الأمريكية علاوة على ذلك خوفها على القروض الأمريكية التي أقرضت لألمانيا في السنوات (1925-1929) من ضياعها، وفهم ذلك الإعلان بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لا تطالب بريطانيا وفرنسا بدفع الديون واجبة الدفع مقابل ان تلك الدول لا تطلب من ألمانيا دفع التعويضات (Robert H., 1957, 88).

أوضح الرئيس الأمريكي هوفر إن من غير المنطقي ومن المستحيل أن تستطيع ألمانيا دفع ديونها في ظل تلك الأزمة الاقتصادية وإن وسيلة تأجيل دفع الديون عن ألمانيا هو لإعطائها فرصة بالمساعدة على النهوض باقتصادها الداخلي والمحافظة على كيانها السياسي أمدعوم من الدول الكبرى والحفاظ على الائتمان الدولي من الانقلاب وأن إفلاس ألمانيا سوف يؤثر سلباً على الاقتصاد الأوروبي بشكل مباشر والاقتصاد العالمي بصورة عامة، لذلك لابد من مساعدة ألمانيا لاسترداد النشاط الاقتصادي لديها (Jethro, 1955, 159).

استقبل تصريح الرئيس الأمريكي هوفر في ألمانيا بفرح كبير اذ عدت ألمانيا عدم دفع التعويضات هو فرصة كبيرة لها الا ان الحكومة الفرنسية بقيادة (بير لافال) Pierre Laval⁽³⁾، لم تعطي

(3) بيير لافال : (1883-1945) هو سياسي ورجل دولة فرنسي انتخب عام 1914 عضواً في البرلمان ، ثم أصبح وزيراً للعدل عام 1926 ، ثم أصبح رئيساً للوزراء (1931-1933) ثم وزير خارجية (1934-1935) بعدها تولى منصب رئاسة الوزراء للمرة الثانية (1935) (1936)، تعاون مع الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية بعد احتلال ألمانيا للأراضي الفرنسية وشغل منصب رئيس الوزراء للمرة الثالثة في حكومة فيشي، وبعد استسلام ألمانيا عام 1945 هرب إلى إسبانيا بعد إن اتهم بالخيانة سلم للحكومة الفرنسية التي كانت برئاسة ديغول، وحكم

موافقتها الكاملة حيال العرض الأمريكي اذ ادعت ان كانت المانيا لاتستطيع الدفع في الوقت الحاضر فإنه يجب عليها ان تحافظ على مبدأ الدفع وان تدفع جزءا واحدا مما كانت تدفعه في العام السابق وان لايدفع ذلك المبلغ مباشرة الى فرنسا بل يودع في مصرف التسويات الدولية الذي انشأ وفق نتائج خطة يانغ، مدعية بان مشروع هوفر سوف يحرم فرنسا من تعويضات الحرب بما يقدر بـ ثلاثة مليارات مارك ذهبيا كانت المانيا تدفعه الى فرنسا كتعويضات حرب (Robert H., 1957, 88), على اثر تلك التصريحات الفرنسية سافر المستشار الالمانى براوننغ في 18/ تموز 1931 الى باريس والتقى بـ لافال وبريان ووزير الخارجية الفرنسي وكله املا بالحصول على المساعدة الفرنسية لالمانيا لكي ترفع بعض العبئ الثقيل الذي وقع عليها جراء الازمة الاقتصادية، وابدى الجانب الفرنسي استعدادا للمساعدة وفق عدة شروط اهمها ان توقف المانيا التسليح وان تعلن اعترافها بالحدود الاوربية الحالية وان تترك نوايا تعديل بعض فقرات معاهدة فرساي، الا ان براوننغ كان غير قادرا للقبول بتلك المطالب خوفا من الجناح اليميني المتطرف (sylvain, 2008, 79) .

تلت تلك الزيارة مفاوضات عدة حول الية الدفع في حال تم التأجيل لدفع التعويضات، وجرى في ايلول 1931 زيارة من قبل لافال وبريان وتم استقبالهم بحفاوة عالية عند وصولهم الى العاصمة برلين الا ان تلك الزيارة لم تثمر عن شئ بسبب موقف المانيا الثابت من عدم قدرتها على دفع التعويضات على اي شكل كان في ظل الازمة الاقتصادية المدمرة، الا ان الموقف الفرنسي بدأ يتراجع اذ قامت فرنسا بالتخفيف من حدة شروطها اذ ابدت استعدادها لذلك مقابل ان تحصل على تعهدات من المانيا (schappir, j., 1953, 783), قام لافال وبريان بزيارة الى الولايات المتحدة الامريكية والتقى بالرئيس الأمريكي هوفر في 31 تشرين الاول 1931 وتم مناقشة قضية التعويضات معه بغية الوصول لقرار يحسمها مقابل ان تتخلى الولايات المتحدة الامريكية عن ديونها لفرنسا، الا ان مجلس الشيوخ الأمريكي رفض ذلك المقترح في 10 / كانون الاول من العام نفسه معتبرا ان ديون الولايات المتحدة الامريكية هي ديون ثابتة وليست متعلقة بالشأن الداخلي الاوربي الا ان التأجيل هو مساعدة من الولايات المتحدة الامريكية للدول الاوربية بغية تجاوز الازمة الاقتصادية (sehirmann, 2008, 82-84), استدعى الامر لاجتماع طارئ للجنة الاستشارية لخطة يانغ (سابقة الذكر) التي سبق وان تولت مسألة التعويضات الالمانية، فاجتمعت في كانون الاول من عام 1931 في مدينة بازل السويسرية من اجل تقديم رؤيتها وافكارها حول اذا كانت المانيا بحاجة لتأجيل دفع الديون من عدمها ام يكون تأجيل لجزء من مدفوعات خطة

عليه بالإعدام، تجرع السم محاولاً الانتحار يوم إعدامه لكن تم إنعاشه وأعدم رمياً بالرصاص في الخامس عشر من تشرين الأول 1945، للمزيد ينظر: (brody, 2010, 65-70)

يانغ السنوية (martin,2006, 240-244)، فقامت تلك اللجنة بالسفر الى المانيا واجرت دراسة ميدانية لمعرفة واقع الاقتصاد الالمانى وبعد ان انتهت دراستها الميدانية قدمت تقرير مفصل عن الواقع الاقتصادي الالمانى وحذرت من استئناف اية عمليات لدفع الديون الالمانية لان ذلك سوف يثير مشاكل خطيرة، واوصت بوجود تعديل جميع ديون الحكومات ان كانت تعويضات او ديون حرب لكي تتسجم مع الموقف الالمانى المضطرب وان ذلك التعديل يجب ان يحدث بالعاجل ودون اي تأخير (schirmann,2008, 85)، اذا كانت الدول تريد تجنب الكوارث الحديدة وعدت ذلك هو الخطوة الاخيرة القادرة على اعادة الثقة الالمانية، وهي شرط ضروري للاستقرار الاقتصادي والسلام الحقيقي الذي يتطلع اليه العالم، وقامت اللجنة بمناشدة الحكومات التي يعينها الامر الالمانى والسلام الحقيقي بان تنفذ قرارات لجنة بازل لكي لاتسمح بتأخير القرارات التي من شأنها معالجة تلك الازمة المأساوية (جمال البنا، 1977، 330)، التي القت بعبئها الثقيل على المانيا وسوف ينعكس ذلك على الجميع على حدا سواء (جمال البنا، 1977، 330)، كان اهتمام لجنة بازل بالجزء الذي يمكن ان يؤجل من خطة يانغ، الا ان التقرير الذي قدمته يشير الى انه لاتوجد اي تطلعات في المستقبل بان المانيا تستطيع الدفع وان كان مشروطا عندما تنتهي فترة التأجيل التي تقدم بها الرئيس الامريكى هوفر، وهو ما حذر منه المستشار الالمانى براوننغ، ومن ذلك بدأ الشك بين المانيا وفرنسا وعدم الثقة في الدفع والتأجيل (زوزو، 2011، 283)، ادت التطورات الداخلية الالمانية من تجاوز عدد العاطلين عن العمل (5) ملايين عاطل واغلاق شبه تام للمصارف والبنوك الالمانية، اثارت مخاوف الدول من احتمالية استعادة القوى التي كانت تسيطر على المانيا قبل الحرب وان تستعيد تلك الدولة المعاقبة عسكريا واقتصاديا قوتها مرة اخرى، وذلك مادفع الاطراف الاوربية الفاعلة سيما فرنسا باعادة النظر في سياستها تجاه المانيا لمساعدة وانعاش حكومة فايمار كونها تتمتع بعلاقات شبه جيدة معها ولا تظهر العداء العلني لفرنسا من خلال الموافقة على الغاء الديون (الربيعي، 2002، 118)، بموجب تلك المبادرة من فرنسا تمت الدعوة لعقد مؤتمر دولي بذلك الشأن، فنعقد المؤتمر في مدينة لوزان السويسرية مطلع حزيران 1932 وقام فرانز فون بابن بعرض الحالة المأساوية التي وصلت اليها المانيا في ظل الازمة الاقتصادية ومانتج عنها من فقدان لقيمة المارك وتعطل التجارة وارتفاع قيمة الذهب وتدمير القطاع الزراعي والصناعي واستشراء البطالة، كل تلك الاحداث قد منعت المانيا من الايفاء بالالتزامات التي عليها وانها مجبرة على ذلك (stephen J., 1988, 63).

استمر مؤتمر لوزان من 16/ حزيران لغاية 9/ تموز 1932 وبعد افتتاح المؤتمر بدا واضحا الصراع بين فرنسا ومانيا فكانت بريطانيا تقف مع الجانب الالمانى وتدعمه في مسألة التعويضات، وكان رئيس الوزراء الفرنسي (Edouard Herriot) يرى

إن مسألة أمن فرنسا هي من الضروريات التي لا يمكن التهاون بها وعدم السماح لتهديد أمنها من قبل الألمان من جديد وأن مسألة التعويضات لا يمكن التنازل عنها بدون ضمانات واتفاقية تضمن أن تنزع ألمانيا سلاحها وعدم المضي في عمليات التسليح وإن كانت سرية، مقابل ذلك فرنسا مستعدة أن تتساهل في مسألة التعويضات بالطرق المناسبة وتخفيضها حتى وإن كانت بدفعات بسيطة أو دفع مبلغ معين نهائي لتلك التعويضات أما التنازل نهائياً عنها فهو أمراً مرفوض ولا نسمح به (George and Briand, 1922, 87)، من الجانب الألماني فقد قدم فرانز فون بابن صورة شاملة عن الوضع الاقتصادي والوضع وأعلن أمام المؤتمر عن قبول ألمانيا والمصادقة على أي اتحاد كمركي وتعاون تجاري مع فرنسا والدول الأوروبية والاعداد للمساواة في حقوق التسليح بين الدول وإقامة علاقات عسكرية مشتركة بين القوة الرئيسة مقابل إلغاء دفع التعويضات عن ألمانيا (Schirmann, 2008, 83)، من خلال المؤتمر يظهر أن الأزمة الاقتصادية العالمية لم يقتصر تأثيرها على الجانب الاقتصادي بل ظهر جلياً التأثير على سير العلاقات الألمانية- الفرنسية وذلك من خلال إيقاف دفع التعويضات والديون بشكل نهائي (خليل، 2015، 401) وبدأت آثارها تظهر على العلاقات السياسية بين البلدين فقد كان لها أثراً كبيراً على فرنسا لأنها ما زالت متخوفة من عودة الخطر الألماني عليها وادت تلك المخاوف الفرنسية إلى تساقط الحكومات فيها وتراجع كبير في المستوى المعيشي، وذلك ما زاد من حدة التخوف لديها وجعلها أكثر تصلباً في مواقفها ضد ألمانيا وحولت أنظارها إلى أبعد من مناطق الإلزام واللورين، وتقوية جيشها، وزادت من تفعيل سياستها الخارجية وتكثيف الدور الدبلوماسي بدأت بإيجاد حلفاء لها ضد الألمان (ابو علي، 1987، 466)، بعد نقاشات مطولة اقتنعت فرنسا بالعجز الاقتصادي والمالي لألمانيا وإنها غير قادرة على دفع التعويضات لها كما أنها زادت خشيتها من اقتراب النازيين من الحكم وتم التوصل خلال المؤتمر لعقد اتفاقية سميت الجنتلمان **Gentlemen's Agreement** في 9/ تموز 1932 بين كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا، وتم الاتفاق بموجبها أن تدفع ألمانيا رصيد من التعويضات ويكون نهائي بقيمة ثلاثة مليارات مارك ذهب تودع في بنك التسوية الدولية ويستخدم ذلك الرصيد في إنعاش أوروبا اقتصادياً وأن يقدم جزء من ذلك المبلغ مقداره 82 مليون مارك للمشاريع العمرانية في فرنسا (الربيعي، 2002، 120).

مقابل ذلك سوف يتم التنازل عن المبالغ المتبقية من التعويضات إلا أن فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا ارادت ذلك التنازل مشروطاً وأن لا يصادق على تلك الاتفاقية إلا إذا حسمت تلك الدول قضية ديونها مع الولايات المتحدة الأمريكية، أن المصادقة على الاتفاقية من عدمها لم تغير شيء لعدم تمكن ألمانيا من دفع أي تعويضات، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد

امتنعت من المشاركة في مؤتمر لوزان، ورفضت التخلي عن ديونها وطالبت فرنسا بالدفع الفوري للأقساط المستحقة والبالغة (480) مليون فرنك فرنسي، إلا إن فرنسا رفض دفع الديون للولايات المتحدة الأمريكية (Benns1949, 177).

اعتبرت فرنسا أنه من غير المنصف أن تدفع ديونها ما دامت ألمانيا لا تدفع ما بذمتها من تعويضات لفرنسا وخلاف ذلك أنها مستعدة لدفع الديون، إلا أن ألمانيا بالتالي فقد وافقت بدفع ضمانات ب 50% لعقود رهن مكفولة، ذلك يعني أن ألمانيا سوف لم تدفع سوى (22) مليار مارك من مجموع (132) مليار مارك الماني من الذهب، فكان مؤتمر لوزان بمثابة نكسة لفرنسا فقد أجبرت على تخفيض التعويضات وإنها فشلت من إيجاد حل لديونها مع الولايات المتحدة الأمريكية ولم تستطيع ربط ذلك التنازل بتنازلات ألمانيا في مسألة نزع سلاح الألمان، وأصبح موقفها أضعف من ألمانيا عندما اشترطت ألمانيا بأنها لن تشارك بأي مؤتمر اقتصادي ما لم يتم منحها الاستقلالية العسكرية الكاملة (George, 2002, 90).

دعمت بريطانيا ألمانيا في موقفها كون الازمة الاقتصادية في ألمانيا قد اثرت ايضاً عليها فقد لعبت بريطانيا مؤخرًا دورًا في إعادة بناء الاقتصاد الألماني، فكان من الطبيعي ان يؤثر استمرار الازمة عليها لما لها من مصالح مالية منتشرة تؤثر على ميزان تجارتها وقروضها واعتماداتها المالية التي استند عليها ميزانها الاقتصادي، فقد كان افلاس البنك المركزي الألماني قد شكل خطراً على الاقتصاد البريطاني سيما وانها لم تستطع سحب اعتماداتها من ألمانيا بسبب غلق البنوك الألمانية بصورة مفاجئة (صالح واخرون، 1984، 115).

قامت البنوك المركزية الأمريكية والبريطانية والفرنسية بعد مؤتمر لوزان بتقديم القروض الى البنك المركزي الألماني بكلف قيمتها أكثر من (420) مليون مارك لدعمها وللتقليل من حدة الانهيار التام للاقتصاد الألماني، وبذلك تم السكوت عن مسألة الديون والتعويضات التي شغلت حيزاً كبيراً لأكثر من عقد (سلام، 2015، 150).

كان ذلك الدعم بسبب قناعة الأوروبيين من اقتراب حكومة فايمار من السقوط وانها من نتائج معاهدة فرساي وتعد صنعة الدول المنتصرة في الحرب اذ كانت مضرباً لأمثالهم بالحرية وتعزيز الديمقراطية في العالم، وبسقوطها سيتضح للعالم ماصنعه في ألمانيا، إلا ان الألمان وعلى الرغم من الدعم الفرنسي المالي لهم والغاء جزء كبير من التعويضات فأنهم لم ينسو ماتعرضت له بلادهم من اذلال وقسوة واحتلال لاراضيهم طوال السنين التي تلت الحرب فهم كانوا اقصى من غيرهم على الألمان (يحيى، 1983، 195).

سعت الحكومة الألمانية لمعالجة والحد من تأثير الازمة الاقتصادية بعدة طرق منها: رفع قيمة الفوائد الجمركية المفروضة على المحاصيل الزراعية المستوردة من الخارج واقرت مكافآت مالية

لمصدرين البضائع الى خارج المانيا الا ان تلك الخطوة لم يستقد منها الا كبار الزراع والملاك كونهم هم المنتجون والمصدرون اما صغار الزراع فلم يستفيدو من تلك المبادرة نظرا لصغر المساحات التي يستخدمونها مستغلينها بزراعة مايسد قوتهم وتربية حيواناتهم، اما رفع الفوائد الجمركية على الاستيراد الخارجي فقد ارتفعت بسببها اسعار القمح والسكر والشوفان ارتفاعا كبيرا حيث وصل سعر الطن الواحد من القمح (300) مارك بينما سعره في الولايات المتحدة الامريكية (90) مارك، كما استخدمت حكومة المانيا طريقة استعمار الارض اذ قامت بشراء مساحات من الاراضي من الملاك الكبار والاقطاعيين وقامت بتوزيعها على العاطلين مقابل مبلغ زهيد للحد من ظاهرة البطالة، ويذكر ان ثلث الشعب الالمانى يعمل في الزراع (شرر، 1958، 257-258)، الا انت تلك المبادرة لم تنجح كون اغلب من وزعت لهم الاراضي هم من العمال العاملين في الصناعة وليس لديهم الخبرة الكافية في مجال الزراعة (سليم، 2002، 391-393).

كما انها قطعت رواتب اعانة العاطلين عن كل شخص وزعت له ارضا وذلك مادفعهم عن العزوف عن تلك المبادرة حتى لا يخسرو رواتب الاعانة، وهكذا لم تنجح حكومة براوننغ بخطتها الاصلاحية والتصديرية، فاستغل هتلر تلك الاخفاقات متوجها الى الفلاحيين الصغار ببرنامجه الخلاب الذي يرمي الى محاربة اليهود والرأسماليين فأعتقد صغار المزارعين ان محاربة اليهود معناها القضاء على المصارف اليهودية والتخلص من الديون التي يعانون منها وان محاربة الرأسماليين تعني التخلص من كبار الملاك وانتزاع اراضيهم منهم، فاقبلو الى الانضمام الى ذلك الحزب افواجا افواجا لاعتقادهم لا يوجد منقذ لهم سواه (الخارجية، 1936، 78). ويتضح من ذلك فان الاقتصاد الالمانى لم يعين الجمهورية لما فرض عليه من تعويضات اثقلت كاهله واصبح الاقتصاد حملا لم تستطع الجمهورية من التخلص منه، اضافة الى ما فرض على المانيا من تسديد مابذمتها من ديون وسحب اموال المستثمرين الاجانب لاموالهم وانها تار للعملة كل تلك الاحداث الاقتصادية التي مرت بها المانيا كانت نقمة على جمهورية فايمار ادت فيما بعد الى سقوطها فكانت تلك الاحداث كهبة من السماء لاعداء الجمهورية .

الخاتمة

اصابت الازمة الاقتصادية ألمانيا خلال أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات أزمة اقتصادية حادة تمثلت في التضخم والبطالة وانهيار الإنتاج الصناعي، الأمر الذي انعكس سلباً على الأوضاع الاجتماعية والسياسية. إلا أن البلاد تمكنت تدريجياً من تجاوز هذه الأزمة عبر مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والتنظيمية، من أبرزها تدخل الدولة المباشر في توجيه الاقتصاد، وإطلاق مشاريع الأشغال العامة التي أسهمت في تقليل البطالة وتنشيط الحركة الصناعية. كما جرى التركيز على تطوير البنية التحتية مثل الطرق والمواصلات، الأمر الذي وفر فرص عمل واسعة وأعاد الثقة إلى السوق الداخلية، كذلك ساعدت سياسة الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد في دعم الإنتاج الوطني وتحفيز القطاعات الزراعية والصناعية، أدى فشل بروننغ والمستشارين الألمان المتكرر من عدم التغلب على الازمة الاقتصادية حتى بعد مؤتمر لوزان عام 1932 الذي أنهى المطالبة بعمليات دفع التعويضات والتخوف من شبح الشيوعية واليهودية وسوء الأحوال الاجتماعية وانتشار البطالة واليأس والفقر وتدمير القطاع الزراعي وتفاقم أحوال الفلاحين وانتشار روح القلق والسخط بين طبقة العمال إذ تجاوزت أعدادهم (6) ملايين، كل تلك الأحداث المأساوية جعلت الغالبية من الشعب الألماني تصوب انظارها الى الحزب الاشتراكي الوطني للعمال الألمان الذي يرأسه هتلر

المصادر العربية والمعرّبة:

1. ابراهيم، نغم سلام، 2015، العلاقات البريطانية الالمانية النشاط الدبلوماسي وخيارات الحرب 1919-1939، دار ومكتبة عدنان، الاردن.
2. ابو عليّة، عبد الفتاح حسن واسماعيل ياغي، 1993، تاريخ اوربا الحديث والمعاصر، دار المريخ، السعودية.
3. ام السعد، عماري، 2016، الازمة الاقتصادية العالمية 1929 في الولايات المتحدة الامريكية واثرها على دول العالم، رسالة مجاستير غير منشورة، جامعة محمدخضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية.
4. البنا، جمال، 1977، ظهور وسقوط جمهورية فايمار مأساة التخبط في اتخاذ المواقف، مطبعة حسان، القاهرة.
5. الجبوري، مهدي صالح، 2004، المانيا 1789-1871 دراسة في دور بروسيا في توحيد المانيا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد.
6. جورج، دريفوس فرانسو واخرون، 1995، موسوعة تاريخ اوربا العام- اوربا من عام 1789 حتى ايامنا، ط1، منشورات عويدات، بيروت.
7. الدسوقي، محمد كمال، 1998، تاريخ المانيا، دار المعارف بمصر، القاهرة.
8. الربيعي، اسماعيل نوري، 2002، تاريخ اوربا السياسي المعاصر، دار حامد، عمان.
9. رمضان، عبد العظيم، 1997، تاريخ اوربا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الى الحرب الباردة (من قيام النازية الالمانية الى ظهور البرجوازية، الهيئة المصرية العامة، ط1، مصر، ج3،
10. زوزو، عبد الحميد، 2010، تاريخ اوربا والولايات المتحدة الامريكية 1914-1945 محاضرات ونصوص، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.
11. سعد الدين، نيرمين، 2006، التطور الاجتماعي في المانيا (1933-1939)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب جامعة عين شمس، القاهرة.
12. السيد سليم، محمد، 2002، تطور السياسة الدولية في القرنين (التاسع عشر والعشرين)، ط1، دار الفجر، مصر.
13. شرر، وليام، 1958، تاريخ المانيا الهتلرية (نشأة وسقوط الرايخ الثالث)، ترجمة، خير الدين حماد، دار الكتاب العربي، بيروت، ج1.
14. عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، 2000، التاريخ المعاصر اوربا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، ط1، دار النهضة، لبنان.



15. غربال، محمد شفيق ، 1965، الموسوعة العربية الميسرة، دار المعارف، القاهرة.
16. فادي، وارد خليل، 2015، تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين منذ 1900 حتى عام 1945، دار الاعصار للنشر والتوزيع، الاردن، ج1.
17. كارة، ادوارد هاليت، 1985، العلاقات الدولية منذ مؤتمر الصلح 1919-1939، ترجمة: شيخاني سمير، دار الجيل ، بيروت.
18. مجول، موسى، 2008، موسوعة الحروب والازمات الاقليمية في القرن العشرين، ط2، دار بيان للنشر والتوزيع، بيروت.
19. محمد، محمد صالح واخرون ، 1984، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين 1914-1945، العراق ، الموصل.
20. محي، ايمان متعب، 2003، الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية الأسباب والنتائج، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد.
21. وثائق وزارة الخارجية، ملف بعنوان احداث وحركات سياسية في المانيا 1926-1933، الكود الارشيفي، 1933، 34456.
22. يحيى، جلال ، 1983، تاريخ الاوربي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

المصادر المترجمة

- 1- Ramadan, Abd al-Azim, 1997, History of Europe and the Modern World from the Emergence of the Bourgeoisie to the Cold War (from the Rise of German Nazism to the Emergence of the Bourgeoisie), Egyptian General Authority, 1st ed., Egypt, Vol. 3.
- 2- Ghorbal, Mohamed Shafiq, 1965, The Concise Arab Encyclopedia, Dar Al-Maaref, Cairo
- 3- Ibrahim, Nagham Salam, 2015, Anglo-German Relations: Diplomatic Activity and War Options 1919-1939, Adnan House and Library, Jordan.
- 4- Saad al-Din, Nermin, 2006, Social Development in Germany (1933-1939), unpublished Master's thesis, Faculty of Arts, Ain Shams University, Cairo.
- 5- Shirer, William, 1958, The History of Hitler's Germany (The Rise and Fall of the Third Reich), translated by Khair al-Din Hammad, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, Vol. 1, p. 258.

- 6- Carr, Edward Hallett, International Relations Since the Peace Conference 1919–1939, translated by Shekhani Samir, Dar Al-Jeel, Beirut.
- 7- Al-Rubaie, Ismail Nouri, 2002, Contemporary Political History of Europe, Dar Hamed, Amman.
- 8- Mohi, Iman Mutab, 2003, The Economic Crisis in the United States of America: Causes and Consequences, PhD dissertation, Al-Mustansiriya University, Baghdad.
- 9- Yahya, Jalal, 1983, Modern and Contemporary European History, Modern University Office, Europe's Domination of the World, Egypt.
- 10-George, Dreyfus François et al., 1995, Encyclopedia of General European History – Europe from 1789 to the Present, 1st ed., Oweidat Publications, Beirut.
- 11-Al-Banna, Jamal, 1977, The Rise and Fall of the Weimar Republic: The Tragedy of Confusion in Decision-Making, Hassan Press, Cairo.
- 12-Zuzu, Abdel Hamid, 2010, History of Europe and the United States of America 1914–1945: Lectures and Texts, Dar Houma for Printing and Publishing, Algeria.
- 13-Abdul Aziz Suleiman Nawar and Abdul Majid Naanei, 2000, Contemporary History: Europe from the French Revolution to the Second World War, 1st ed., Dar Al-Nahda, Lebanon.
- 14-Ramadan, Abd al-Azim, 1997, History of Europe and the Modern World from the Emergence of the Bourgeoisie to the Cold War (from the Rise of German Nazism to the Emergence of the Bourgeoisie), Egyptian General Authority, 1st ed., Egypt.
- 15-Abu Alia, Abdul Fattah Hassan and Ismail Yaghi, 1993, Modern and Contemporary European History, Dar Al-Mareekh, Saudi Arabia.
- 16-Umm Al-Saad, Ammari, 2016, The Global Economic Crisis of 1929 in the United States of America and Its Impact on the Countries of the World, unpublished Master's thesis, Mohamed Khider University of Biskra, Faculty of Humanities.
- 17-Fadi, Ward Khalil, 2015, History of International Relations in the Twentieth Century from 1900 to 1945, Dar Al-Aasar for Publishing and Distribution, Jordan, Vol. 1.



- 18-Majoul, Moussa, 2008, Encyclopedia of Wars and Regional Crises in the Twentieth Century, 2nd ed., Dar Bayan for Publishing and Distribution, Beirut.
- 19-Ghorbal, Mohamed Shafiq, 1965, The Concise Arab Encyclopedia, Dar Al-Maaref, Cairo.
- 20-Al-Sayyid Salim, Mohamed, 2002, The Development of International Politics in the (Nineteenth and Twentieth) Centuries, 1st ed., Dar Al-Fajr, Egypt.
- 21-Al-Desouki, Mohamed Kamal, 1998, History of Germany, Dar Al-Maaref in Egypt, Cairo.
- 22-Mohammed, Mohammed Saleh et al., 1984, The Great Powers Between the Two World Wars 1914–1945, Iraq, Mosul.
- 23-Al-Jubouri, Mahdi Saleh, 2004, Germany 1789–1871: A Study of the Role of Prussia in the Unification of Germany, unpublished PhD dissertation, College of Political Science, University of Baghdad, Baghdad.
- 24-Ministry of Foreign Affairs Documents, file entitled Political Events and Movements in Germany 1926–1933, archival code, 34456, 1933.

المصادر الاجنبية:

1. Ed., Carine, 2008, Germond and Henning turk , new york, macmillan.
2. Ferrel, robert H., American diplomacy in the great depression, hoover-stimson foreign policy, 1929-1933, london.
3. Hening, R, 1998, the weimar republic (1919-1933) Ed, london.
4. Keiger, john, 2004, poincare, Briand and locarno, continuity in french diplomacy in the 1920, london.
5. Kitchen Martin, A history of modern Gearmany 1800-2000, Blackwell publishing, london, 2006.
6. Lee, stephen J., 1988, the weimar Republic, london, publisher Routledge.
7. Lloyd George and Briand, heldat the villavaletta, cannes, 1922.
8. Ramak, Joachlm, 1969, the nazi years, adocumentary history, london.
9. schappir, j., 1953, Eurpean history 1815-1952 new york.
10. Shhirmann, sylvain, 2008, franco- German, 1918-1945, in ahistory of franco -German Relations in Europe from hereditary enemies to partners, Ed. carine Germond and Henning turk, new york, macmillan.
11. Bithell, jethro, 1955, Germany history from 1931-1937 (german studies, Ed. Bithell.), london methuen company.

12. Bennis, F.lee, 1949, Europe since 1914 in its world setting, Appleton-century-crofts, New York.
13. J. Kenneth, Brody, 2010, The Trial of Pierre Laval: Defining Treason. World War II France, New Collaboration and Patriotism in Brunswick.
14. John, Toland, 1976, Adolf Hitler, New York.
15. Harry, Brown, 1969, Hitler and The Rise of Nazism, London, .

Abstract

